

# الشمس هائلة

لسان حال  
الأعضاء العرب  
بالتحالف الاشتراكي

THE FLAME

مدير التحرير صبحي إسكندر



## في سبيل طاقة خالية من الكربون

سيمون بتلر

ترجمة صبحي إسكندر

عندما يتوجب علينا أن نتفادى آثار أكبر كارثة نتعرض إليها نتيجة لإحتباس الحرارة، فإن الحديث عن أية تكلفة عالية يتوجب دفعها يصبح بلا معنى. وقد ظهرت دراسة حديثة قدمتها منظمة تسمى (BZE) وهو ما يعنى (ماخلف مستوى الصفر من الطاقمة الإنبعاثى Beyond Zero Emission) أثبتت فيها أن بمقدور أستراليا أن تحصل على ١٠٠٪ من إحتياجات الطاقة الساكنة من مصادر بديلة خلال عقد من الزمن. مع تنشيط المجال الإقتصادي فى نفس الوقت. فبتكلفة سنوية تصل الى حوالى ٣٪ الى ٣.٥٪ من إجمالى الناتج المحلى نحصل على خطة عمل لا تكلف الدولة كثيراً ولكنها قد تساعد على إنقاذنا من أخطار تغيير المناخ. وبالمقارنة مع ما تنفقه أستراليا عسكرياً (حوالى ٢.٤٪) أو لتسديد الدين العام (حوالى ١٨.٦٪) لتحقق لنا أن المشكلة ليست مادية بقدر ما هى سياسية. أضف الى أن التكنولوجيا لا تشكل عائقاً يمنع من تحقيق ١٠٠٪ من الإعتماذ على الطاقات البديلة لتوليد الكهرباء. ولقد نوه خبراء التكنولوجيا النظيفة أن مشروعاً كهذا ناجح تجارياً كذلك.

إن ال(BZE) المنظمة الغير هادف للربح، والتي تعمل على أبحاث المناخ عرضت تقريراً ملخصاً عن أبحاثها فى الطاقة الساكنة فى ١٧ فبراير/شباط الماضى، ووعدت بتقديم تقرير وافٍ وشامل فى وقت لاحق من هذا العام.

وذكرت المنظمة فى تقريرها الموجز هذا أنه لا توجد معوقات تقنية فى تحويل طاقة أستراليا الساكنة الى طاقة تنتج مستواً إنبعاثياً للكربون يعادل صفر خلال العشر سنوات القادمة. وقال التقرير ( إن تكاليف التحويل ستكون متوازنة مع الوفورات التى ستترامك نتيجة الإنتقال بعيداً عن ممارسة العمل الروتينى. كذلك لا يوجد تقييد حول إستعمال مواد بعينها).

ويضيف التقرير أنه (إذا توفر الإلتزام السياسى والجماهيرى وإنتظم الدعم، فإن الحصول على طاقة بديلة ونظيفة فى متناول أستراليا.

إن خطة إستبدال الطاقة هى الجزء الأول من مشروع ال(BZE) المدعو (إنبعاث كربونى على المستوى صفر بحلول عام ٢٠٢٠ فى أستراليا). ويهدف المشروع عند إنتهائه الى تقديم خطة عشرية يتم من خلالها الإنتقال الى المستوى صفر من الإنبعاث الكربونى لكل مناحى الإقتصاد. وتقدر (BZE) تكلفة المشروع بإسره بحوالى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى آنذاك. وستواصل التقارير المستقبلية بحث التكلفة العامة المتوقعة لقطاعات النقل والبناء والعمليات الصناعية والغابات والأراضى الزراعية. بينما سيبحث تقرير آخر خطة لإستبدال الإيرادات المفقودة نتيجة توقف أستراليا عن تصدير الفحم. وقال "ماثيو رايت" المدير التنفيذى لمنظمة (BZE) جريدة "الغرين لفت" أن من أهم أهداف المنظمة هو أن تقدم بوضوح البراهين المدعمة فنياً للإنتقال بالإقتصاد الى إقتصاد لا كربونى إعتباراً من اليوم. وأن

هذا الإنتقال سيتم بإستعمال طاقة نظيفة عشرة سنوات كافية جداً للتنفيذ الجيد". وأشار "رايت" أن الإنتقال الى إقتصاد الصفر الكربونى ليس سوى خطوة أولى نحو مناخ مستقر. حيث يجب أن تطور طرقاً تهدف الى التخلص من الكربون العالق فى الجو. إن الطاقة المستولدة من الرياح معروفة لمعظم الأستراليين، ولكن القليل معرّفون عن الطاقمة الشمسية الحرارية.



وقد جاء فى التقرير كذلك أن أستراليا من البلدان التى تحظى بأحسن الظروف الطبيعية الملائمة لإستخدام الطاقة الشمسية الحرارية. بل إن هناك بلدان أقل حظاً منها، يجرى فيها الآن إنشاء محطات لتوليد هذه الطاقة. فهناك محطات لتوليد الطاقة الشمسية تنشأ الآن فى إسبانيا بتكلفة ٢٠ مليون دولار، وسيتم تشغيلها بعد ثلاثة سنوات. وهناك محطات تقدر تكلفتها ببلابين الدولارات يتم إنشاؤها فى أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة فى أواخر هذا العام. فكلما زاد عدد المحطات الشمسية الحرارية كلما قلت تكلفة الإنشاء.

وقال "رايت": "إن إسبانيا تقدم بذلك خدمة للعالم أجمع، يمكن أن ندعوها مساعدات خارجية، حيث أنهم يستثمرون أموال دافعى الضرائب لإعطائهم طاقة منخفضة التكاليف. وبالتالي يصبح بناء المحطات الجديدة أقل تكلفة بكثير. لقد حددت وزارة الطاقة الأمريكية مساراً واحداً لخفض تكاليف الإنشاء، كما جاء فى تقريرها الذى أيدته إحدى كبرى شركات هندسة الطاقة وهى شركة (سارجنت أند لاندى). ويقول التقرير إن تخزين ما يعادل تسعة آلاف ميجاوات من الطاقة الشمسية الحرارية يكلف نفس تكاليف أية محطة تقليدية لتوليد الكهرباء من الفحم. من ناحية أخرى فإن الكهرباء المستولدة من الشمس أو الرياح أرخص على المدى الطويل بينما الوقود الأحفورى يزداد سعره على نفس المدى.

وقال "رايت": "لذلك فعندما نقول أن سعر الوقود من الطاقة الشمسية أو الرياح لا يزداد مع الوقت، يعنى أنه لن يحدث هنا إنكماش إقتصادي كالذى عانت منه إقتصاديات كبرى خلال الأزمة المالية، بل عن تخصيص ٣٪ من الناتج المحلى الكلى لهدف مثمر وموفر للعمالة، وهذا أيضاً لا يعنى إنخفاضاً فى الدخل القومى بواقع هذه ال٣٪، بل تخصيصاً للمستقبل.. مستقبلنا ومستقبل أطفالنا. وأوضح "رايت" أن هذه ال٣٪ الى ٣.٥٪ المخصصة لإنتاج الطاقة الساكنة تعتمد على مدخلات القطاعات الأخرى. لذلك ستكون هناك تكاليف إضافية تتعلق بكهربية النقل وتفكيك الكربون من قطاعات الإقتصاد المختلفة الأخرى.

ومن الضرورى أن تزداد الأرباح كلما زادت كفاءة الطاقة المستخدمة. فالعزل الكهربائى الشامل للمناطق التجارية والسكانية، وضخ الطاقة الحرارية فى المرحلة الأولى هما من أهم التدابير. كما تحتاج أستراليا الى حوالى ٩٠ بليون دولار خلال العقد القادم لتطوير نظام البث الكهربائى المتداعى. وبهذه الطريقة سيتم التخلص من الفحم والغاز الطبيعى تدريجياً. ويقول "رايت": "المهم فى الأمر أن هذه التكنولوجيا متاحة منذ الآن تجارياً. كما أنه لا يوجد مزيد من البحث أو التطوير، أكثر مما قدمناه، للحصول على طاقة بديلة. ويمكننا نشر أبحاثنا على الملأ". وأضاف "مرور الوقت طبعاً قد يحدث تطوير يهدف الى خفض التكلفة عموماً، ولكن ولأن هذه الطاقة متوفرة تجارياً منذ الآن، لا يوجد مكان للمرواغة فى التنفيذ. وتصبح القضية برمتها قضية سياسية من نوع سنفعل أم لا نفعل؟! هل سنحل أزمة المناخ أم لن نحلها؟ فخطتنا واضحة وتهدف الى حل هذه الأزمة".

والإجاء السائد سياسياً الآن، عبارة عن مداولات حول آلية تخفيض الإنبعاث الكربونى (من نوع مشروع تسويق الإنبعاث أو فرض ضرائب على الكربون المنبعث)، وهى مداولات غير مجدية لأنها لا تستند الى واقع ملموس. إذ عليكم أولاً أن تقرروا ما هو متسق مع العلم، ثم التصرف حسب ما يلميه ذلك العلم، بعد ذلك يمكن تحديد أية آلية يجب إستعمالها، وهذا هو منهاجنا الذى نتخذه.

وقال "رايت": " أن الخطة الإنتقالية يمكن أن تنفذ بجدول زمنى لا يتجاوز عشرة سنوات، وعلينا أن نسترشد برأى علماء المناخ، أولئك الذين قضاوا السنوات الطوال فى البحث والتقصى، حين يصرحون أن هناك بالفعل الكثير من الكربون فى الجو اليوم. ونحن نشهد الآن آثاره الخطيرة فى التغيير المناخى. ذلك يعنى أننا يجب أن نكون اليوم فى المستوى صفر للإنبعاث الكربونى، ولكن وكما قلت نحن بحاجة الى خطة تنفذ وفق جدول زمنى بحيث لا تؤثر كثيراً على نمط حياة الناس. ونحن بحاجة الى وقت محدد نقدر فيه أن نصل الى مبتغانا. وأظن أن



وخلال المناقشات الجارية حول كيفية التحول عن الوقود الأحفورى، ذهب بعضهم الى أن الجيل الرابع من المفاعلات الذرية سيقدم بديلاً ذو كربون منخفض جداً. من ضمن هؤلاء علماء مرموقون "كجيمس هانسن" عالم المناخ المشهور، الذى نصح حكومات العالم بالعودة الى المفاعلات الحديثة التى تستخدم النفايات الذرية لإنتاج طاقة ذات إنبعاث خالى من الكربون وذات كمية قليلة من النفايات. وتكمن العقبة الكبرى أن هذه التكنولوجيا غير متوفرة تجارياً فى كل مكان فى العالم. بالإضافة أن الطاقة النووية ليست الخيار الأفضل للطاقة المتجددة كما ذكر "رايت" جريدة (الجرين لفت).

إن موقف "جيمس هانسنون" متباين من هذه القضية، كما قال "رايت". فإن الجيل الرابع من هذه المفاعلات يحتاج الى دعم مالى كبير كإحتياطي لخطة بديلة، وعلى قدر علمى "فهانسن" لا يطالب ببناء مفاعلات نووية فوراً ولكنه يدعم بناء مشاريع للطاقة المتجددة. ويستشهد "هانسنون" بالهند والصين كبلاد قد تحتاج الى بناء مفاعلات نووية، ولكن فى إمكان صحراء (غوبى) والتي تمثل ٣٪ من مساحة الصين أن تمد الصين ب ١٠٠٪ مما تحتاجه من الطاقة الشمسية. و رغم أن الصين الآن تطور الطاقة المستمدة من الرياح والمياه، يمكنها الإعتماذ أيضاً على الطاقة الشمسية وهكذا فلا حاجة لها ببناء مفاعلات نووية.

## إحتفال الشبوعيون العراقيون بعيد العمال فى سدني



نظمت اللجنة الاجتماعية لمنظمة الحزب الشيوعى العراقى فى أستراليا، احتفاءً بعيد الطبقة العاملة العالمى، يوماً ترفيهياً وسفرة اجتماعية لعوائل واصدقاء الحزب من بنات وبنات الجالية العراقية فى سدني يوم الأحد المصادف للثاني من أيار على حدائق سيسل بارك .

بعد ان اكتمل جمع المشاركين ، تناول ر . ابو فادي وبشكل مكثف ، تأريخ الحركة العمالية العالمية والأحداث التى دفعت لأختبارالأول من ايار كتأريخ يحتفل به عيداً عالمياً للطبقة العاملة، وعرج بشكل سريع على بدايات وتطور الحركة العمالية وتشكيل تنظيماتها النقابية وتضحيات كادحي وشغيلة العراق، التحية لرفاقنا العراقيين والتهنئة بعيد العمال.

## تمجيم اللاجئين – فطة مفادعة وغير قانونية

توني ليتس –

ترجمة صبحي إسكندر



إن إعلان وزير الهجرة "كريس إيفانز" في ١٦ أبريل/نيسان الماضي، والذي بدأ بتنفيذه فوراً، والقاضي بتأجيل فحص طلبات لاجئي أفغانستان وسيرلانكا، يتعارض بصورة أساسية مع ميثاق الأمم المتحدة للجوء لعام ١٩٥١.

فسوف تعلق فحص طلبات لاجئي أفغانستان لمدة ستة أشهر، وطلبات لاجئي سيرلانكا لمدة ثلاثة أشهر. هذا وقد إحتفظت حكومة "روود" بحق خيار تمديد هذا التأجيل.

من جهة أخرى كذب المندوب السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة، إدعاء حكومة أستراليا بأن هناك دولا أخرى قد علقت كذلك طلبات لاجئي سيرلانكا. كما أنكرت مفوضية اللاجئين (UNHCR) أنها أعلنت أن أفغانستان وسيرلانكا أصبحت من الدول الآمنة بحيث يمكن عودة لاجئها إليها.

إن اتخاذ الحكومة لهذا القرار زاد بلا شك من إزدحام المعتقلات في جزر الكريسماس، مع زيادة توتر المعتقلين هناك. والدليل أن الحكومة قامت مؤخراً برفع أعداد أفراد الشرطة هناك ووضعتهم في حالة تأهب. كما أن المعتقل كان مسرحاً لعدد من محاولات الإنتحار والإضراب عن الطعام.

فالمادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للاجئين ختمت على الموقعين عليه تطبيق الميثاق من دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ، وقد خرقت أستراليا هذه المادة بتأجيل النظر فقط في طلبات لاجئي أفغانستان وسيرلانكا.

لقد نددت (أمнести إنترناشونال) بهذه السياسة وقالت أنها فعل مروع لتحقيق هدف سياسي.. ما لا ينسجم مطلقاً مع الإلتزامات الدولية لأستراليا.

وقد أعلن وزير الخارجية "استفان سميث" هذه السياسة الجديدة بقوله: "لو أخذنا سيرلانكا في الإعتبار، حسب علمي، فهناك دولا أخرى طبقت معها أيضاً سياسة الإرجاء. دولا قليلة، ولكن على إستعداد أن أمدكم بأسمائها". ولكن يبدو أن تصريح وزير الخارجية كان غير دقيق. لأن المدير الإقليمي لمفوضية اللاجئين "ريتشارد تاول" صرح لجريد (أستراليا) في ١٣ أبريل/نيسان الماضي قائلاً: "لا علم لي بأي دولة أخرى من العالم الصناعي قد أوقفت طلبات لاجئين من هاتين الدولتين".

وفي الخامس عشر من أبريل/نيسان الماضي صدر بيان من مكتب وزير الخارجية يلمح أن حكومة الدمارك أيضاً قد علقت طلبات اللاجئين السيرلانكيين. لكن الحكومة الدماركية أشارت الى أنه فقط أجلت النظر في الطلبات غير المدعومة، لأنها مازالت تعتبر سيرلانكا بلداً غير آمناً. يمكن ترحيل المبعودون إليها. كما جاء بجريدة (استراليا) في ١٦ أبريل/نيسان الماضي. كذلك رفضت رفضت مفوضية اللاجئين تصريحات الوزير "سميث" لأن تقييم طلبات لاجئي أفغانستان وسيرلانكا ما زالت تحت الفحص ومن المبكر إعلان أن البلدين أصبحا آمنين. خاصة وأن المفوضية لا تزال تقبل طلبات هاتين البلدين مع غيرها من المناطق المتهبة في العالم.

وقال مراقب حقوق الإنسان في ١٥ أبريل/نيسان الماضي أن التأجيل الكامل لمعالجة وفحص طلبات اللجوء من بلدان معينة يحوي بأن هناك تمييزاً عنصرياً يتعارض مع ميثاق اللاجئين للأمم المتحدة لعام ١٩٥١ والبروتوكول الخاص لعام ١٩٦٧ والتي وقعت على كليهما أستراليا. وينص أنه حتى إذا تحسنت الظروف في بلد المنشأ فإن أستراليا ملزمة على تقديم فرص اللجوء والتحقيق في الطلبات.

وقد أثبتت الدراسات التي رصدها جمعيات حقوق الإنسان أن أوضاع الحقوق الأساسية للفرد في أفغانستان وسيرلانكا بعيدة كل البعد عن الإستقرار وغير واقية. وأن هناك أفراد وجماعات معينة مازالوا يواجهون أخطاراً عظيمة مع عدم توفر أية حماية لهم في هذين البلدين. فالنساء والفتيات والأقليات العرقية أو الدينية والعاملين في مجال الإعلام أو نشطاء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة ومؤيديهم وحتى حاملي السلاح منهم جميعهم معرض لخطر الإضطهاد في أفغانستان وسيرلانكا.

ويدعى وزير خارجية أستراليا أن "سقوط نظام طالبان، والحالة الأمنية المستتبة في بعض مناطق البلاد، والإصلاحات الدستورية والقانونية، حسنت الوضع الإنساني للإقليات الأفغانية بما فيهم الأفغان الهزاريين". إلا أن مسؤولاً في مكتب التحقيقات الفيدرالية الباكستانية صرح في ١٣ أبريل/نيسان الماضي لجريدة (أستراليا) أن إضطهاد الهزاريين يتم على طول طرفي الحدود الباكستانية الأفغانية، ففي مدينة "كويتا" الباكستانية يقتل من ثمانية الى عشرة هزاريين كل أسبوع. هذا في مدينة "كويتا" وحدها فما بالك بعدد قتلاهم في كل أفغانستان. وقال البروفيسر "وليام مالي" وهو أكاديمي أسترالي متخصص في مجال السياسة الحديثة لأفغانستان: "أنه رغم تعارض الآراء هناك إتفاق ضمنى وسط خبراء السياسة الأفغانية أن الأمن هناك متدهور". ووصف إدعاءات "إيفانز" بعدم الواقعية؟

وأغلب لاجئي سيرلانكا ينتمون الى الأقلية التاميلية. وكصدى لتصريحات حكومة سيرلانكا تصر الحكومة الأسترالية أن الأمن والديمقراطية مستتبين في سيرلانكا بعد هزيمة جبهة ثور التاميل (LTTE) في مايو/أيار ٢٠٠٩. وقد وصفت "ساردا ناتان" إحدى نشطاء جالية التاميل بأستراليا هذا التصريح بالسخف والتفاهة، لأنه و في نفس الوقت الذي يصرح فيه مكتب وزير الهجرة بأن سيرلانكا بلد آمن، تقوم وزارة الخارجية الأسترالية بتحذير المسافرين اليه وتصفه (عنيف جداً، بالغ الخطورة، لا تذهب اليه)، كما جاء في صفحتها الإلكترونية.

فمنذ أن هزم الجيش السيرلانكي ثور التاميل (قتل أكثر من ٣٠٠ ألف مدني خلال المعارك)، خضعت أغلب مناطق التاميل للحكم العسكري الصارم وحشد مئات الآلاف منهم في معسكرات للإعتقال، وأختفى عدد كبير منهم، أما من أفرج عنه فقد خرج من المعتقل معدماً تماماً. وحل مهاجرون من الأغلبية السنهالية بقري التاميل الحالية، وأصبح القتل والتعذيب والإغتصاب جرائم روتينية.

وتنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع حتى في المناطق التي تقطنها الأغلبية السنهالية . فقد وضع "سارات فونسيكا" القائد السابق للجيش والذي قاد الهجوم على ثور التاميل في السجن لأنه جُرباً ورشح نفسه في الإنتخابات الرئاسية متحدياً الرئيس الحالي "ماهيندا راجابكسا".

وقالت "ناتان" أن ٣١ شخصاً من مجموعة تقدر ب٨٩ لاجئاً حولوا الى معتقل (فيلوود) بسيدني في ٢٧ مارس/آذار الماضي تمهيداً لإعادة ترحيلهم بعد أن رفضت طلباتهم للجؤ. هم الآن يعانون من الصدمة وخيبة الأمل. وقد رائت على أحدهم جروح من جراء إطلاق الرصاص، وعلى آخر آثار التعذيب، ومعظمهم فقدوا عائلاتهم تماماً. إن لم يكن هؤلاء لاجئون حقيقيون فمن يكون إذأ. بل قال لي أحدهم أن يفضل أن يسجن في أستراليا بدلاً عن إعادته الى سيرلانكا حيث ينتظره الموت، بينما تبرع آخر بكل أعضاء جسمه قبل ترحيله لأنه كان على يقين بأنه سيقتل هناك.

وكتبت (سيدني مورننج هيرالد) في ١٣ أبريل/نيسان الماضي أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول تمكن ثلاثون تاميلي من الفرار من قارب المعتقل الراسي بميناء "ميرك" باندونسيا. وصرح الدكتور "سوجانبيكو" مسؤول التفاوض بشأن اللاجئين من قبل وزارة الخارجية الأندونيسية: "نعتقد أن لقرار الحكومة الأسترالية بشأن تأجيل النظر في طلبات هؤلاء اللاجئين أثر كبير في حملهم على الفرار". ولقد أكدت الناشطة "ناتان" هروب اللاجئين من ميناء "ميرك" بينما أعتقل آخرون.

وفي السادس من أبريل/نيسان الماضي وعدت السلطات بترحيلهم في خلال خمسة أيام، لكنها عادت في ١١ من الشهر نفسه لتخبرهم بعدم إمكانية توفير مكان ملائم لهم، وقالت "ناتان": "لم يتم أي شئ ويمكنك تخيل مدى الصدمة التي تعرضوا لها. فهم لا يعرفون الى أين سيتم إرسالهم، أو ربما سيقضون حياتهم قابعين خلف قضبان القارب. وأكثر الأمور مدعاة للقلق هو أنهم لم يعطوا ضمانات أن بياناتهم الشخصية لن يتم إرسالها الى حكومة سيرلانكا، الشئ الذي لو حدث سيعرض حياة عائلاتهم الى خطر شديد

وقع الرئيسان الروسي دميتري ميدفيديف والأوكراني فيكتور يانكوفيتش في مدينة خاركوف الأوكرانية يوم ٢١ نيسان اتفاقيتين الأولى تنص على تمديد مرابطة أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم لمدة خمسة وعشرين عاماً، بعد عام ٢٠١٧ موعد انتهاء الاتفاقية القديمة لمرابطة الأسطول الروسي. وبهذا حصلت القوات البحرية الروسية على فرصة للبقاء في موقع استراتيجي هام حتى



عام ٢٠٤٢. والاتفاقية الثانية تخفض روسيا بموجبها أسعار بيع الغاز لأوكرانيا بنسبة ٣٠٪. ومنذ اللحظة الأولى بعد الإعلان عن اتفاقيات خاركوف ذهب المحللون الى الإعلان عن دفاء العلاقات بين روسيا وأوكرانيا بعد خمس سنوات من التوتر في العلاقات بينهما، على خلفية النهج السياسي المعادي لروسيا الذي تبنته القيادات البرتقالية منذ عام ٢٠٠٥.

ويرى كثيرون في التغييرات المستجدة في العلاقات الروسية-الأوكرانية نقلة نوعية سرعان ما ستظهر نتائجها على الوضع في المنطقة، لاسيما على ميزان القوى بين روسيا والغرب، الذي ظن أن مسألة انضمام أوكرانيا له لم تعد أكثر من تحصيل حاصل، إلا أن تحبظ القيادات البرتقالية، وفشلها في النهوض بأوكرانيا اقتصادياً، الذي ترافق مع توتر سياسي شبه دائم على المستوى الداخلي وعلى مستوى العلاقات مع روسيا، أدى في النهاية إلى سقوط النهج البرتقالي، وعودة حزب الأقاليم الموالي لروسيا إلى السلطة بقوة. الفشل المطلق للنهج البرتقالي من جانب، وتردي الأوضاع الاقتصادية من جانب آخر، ساهما ودفعاً في الوقت نفسه إلى توقيع اتفاقيات استراتيجية كهذه.

تريد روسيا من هاتين الاتفاقيتين تحقيق مجموعة أهداف أهمها الحفاظ على مواقع انتشار أسطول البحر الأسود في المنطقة، وتقديم الدعم للرئيس يانكوفيتش، وتثبيت سنوات حكمه في ذاكرة الناخب الأوكراني على أنها أفضل سنوات تقدم ورخاء عاشتها أوكرانيا، وهذا كي تصبح سياسة يانكوفيتش نهجاً تتبناه قوى أو شخصيات سياسية، من تلك التي ستأتي بعد انتهاء رئاسة يانكوفيتش. أي أن روسيا تريد مساعدة يانكوفيتش بجعل نهج الولاء أو نهج العلاقات الطيبة جداً مع روسيا نهجاً رئيسياً يضمن للبلاد استقرارها السياسي ومو اقتصادها، وحاجة روسيا إلى هذا كله تبدو منطقية على خلفية سياسة الغرب (الناتو

والولايات المتحدة) التي تعمل منذ سنوات على توسيع طوقها حول روسيا بضم جمهوريات أوربية شرقية أعضاء في حلف وارسو سابقاً، وجمهورية سوفيتية سابقة حتى، إلى حلف الناتو، وأوكرانيا كانت على قائمة الدول التي انضمت إلى مشروع التهيئة للحصول على عضوية الناتو. وكان الرئيس الأوكراني السابق، فيكتور يوشينكو، قد راهن على الغرب وتلاعب على رغبته في توسيع الحلف نحو أوكرانيا، ضارباً عرض الحائط بعلاقات بلاده مع روسيا، ومستخدماً ورقة أسطول البحر الأسود ليرضي الغرب الذي طالما حلم بإبعاد روسيا عن شبه جزيرة القرم وإضعاف نفوذها في البحر الأسود. فشلت كل رهانات يوشينكو وفشل هو شخصياً كرئيس حين لم يحصل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها يانكوفيتش بالرئاسة على نسبة تزيد عن ٥٪. ومع سقوط دوره لم يصمت يوشينكو حيال الاتفاقيات الروسية-الأوكرانية، لاسيما اتفاقية الأسطول التي وصفها بأنها (احتلال عسكري) لأوكرانيا. من جانب آخر تمكنت (رفيقة دربه) في الثورة البرتقالية، وخصمه الداخلي المؤيدة لنهجه ذاته (الموالاة للغرب)، من الحصول على نسبة أصوات أبقته في البرلمان ضمن المعارضة التي سارعت، ومعها كل أنصار (الثورة البرتقالية)، إلى وصف توقيع يانكوفيتش على الاتفاقيتين مع روسيا بأنهما (بيع الوطن).

من جانبه برر يانكوفيتش قراره قائلاً (مهمتي الأساسية إخراج البلد من الأزمة الاقتصادية من خلال تخفيض أسعار الغاز المستورد، فمع انخفاض أسعار الغاز تزايد القدرة التنافسية لمنتجاتنا وتبدأ المؤسسات الصناعية بدفع الضرائب، ونستطيع زيادة قيمة المرتبات والمعاشات التقاعدية. إنها مسألة بقاء أوكرانيا على قيد الحياة)، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أوكرانيا التي تسلمها يانكوفيتش من يوشينكو والقوى البرتقالية تئن بحمل ديون متفاقمة وصلت إلى ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض في العام الماضي بنسبة ١,١٥٪ بينما انكمش الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٥٪ وهذا في بلد يعمل نصف سكانه تقريباً في القطاع الصناعي

## يلعبون الكرة بنظامنا الصحي

جاكي كلي



لاعبي كرة قدم من أستراليا يلعبون في بطولة العالم للرجال

من الصعب جداً فحص المريض بدقة في خلال ساعات أربع لا غير. بدون زيادة متناسبة في عدد الأسرة والعاملين.

في ١٧ أبريل/ نيسان الماضي قالت (ABC Online) أن مستشفى الأمير مارجريت للأطفال قد حقق هدف الساعات الأربع ٢٨ مرة خلال شهر. بينما حقق مستشفى "بيرث" الملكي الهدف مرتين فقط خلال نفس الشهر. أما مستشفى "فرمنتل" فقد فعل ها ثلاثة مرات لاغير. وهكذا حاولت المستشفيات في غرب أستراليا على الأقل في إدارة خ مات الطوارئ ولاقت فشلاً ذريعاً.

وتستعمل ولاية غرب أستراليا ريع ضريبة البضائع والخدمات (GST)، في تمويل الخدمات الصحية. ما أطفى على تلك الضريب البغيضة صفة الشرعية، وهي غير ذلك تماماً. وقد وعدت حكومة العمال بإلغائها فور تسلمها الحكم.

وفي ٢٤ أبريل/ نيسان الماضي قالت جريدة "سيدنى مورننج هيرالد" أن المكسيك وبولندا وكوريا الجنوبية فقط ينفقون أقل على الخدمات الصحية من أستراليا. إذا قورنت نسبة إنفاقهم بمجمل ناتجهم القومي. وقد قال البروفسور "جيف ريتشاردسون" أستاذ مادة إقتصاديات الصحة بجامعة "موناش" أن أستراليا تعد من أشح أربعة دول في الإنفاق الحكومى على الصحة من بين ٢٦ أغنى دولة في العالم شملتهم الدراسة الإستقصائية في المجال الإقتصادى والتعاون والتنمية. وقال البروفسور "ريتشاردسون" أن جميع مستويات الحكومة الأسترالية من فدرالية أو ولائية ترفد قطاع الصحة بما مجموعه ١,٥٪ من إجمالى الناتج المحلّة .. وهو أقل ما تنفقه الولايات المتحدة (٧,٥٪) على قطاع الصحة.

والمطلوب هو أن تمول الخدمات الصحية بما يكفيها. بدلاً عن هذا التمويل الغطائى الذى يمكن تخفيضه أو إيقافه في المستقبل. والذى يتم دفعه من وراء الكواليس لأهم فروع الصحة كالصحة النفسية والمهنية والعمل الإجتماعى. بينما تبقى الخدمات الصيدلانية والباثولوجية خلف المجموعة كلها.

كيف نضمن أن تمويلاً مناسباً لخدمات المستشفيات، لا يتضمن مواهى الممرضات وعاملات النظافة، إن كان مرتبهم ٤\$ في الساعة، إلا يقلل ذلك من عدديتهم. ففى غرب أستراليا تم تخفيض حوالى ١٠٪ من مخصصات المستشفيات العامة، ودوفع عن هذا التخفيض بقولهم "أن ذلك لن يؤثر على خدمات الطوارئ وخط المواجهة". لكن الأمر فى النهاية إنتهى بأن أصبحت خدمات الطوارئ واجهات براقه بدون خدمة طبية حقيقية خلفها. وعلى مواطنى غرب أستراليا أن يعرفوا أن الوحيد الذى رفض إتفاق مجلس الحكومات (COAG) كان رئيس وزراء حكومتهم

الأحرارى "كولين بارنيت". وهو نفس الشخص المسؤول عن كل التخفيضات الأخيرة التى لحقت بقطاع الصحة.

الحل يكمن فى تمويل ومراقبة قطاع الصحة من قبل الحكومة الفيدرالية. ليس علينا إستنساخ النظام الصحى البريطانى بشكل كامل. بل النموذج الكوبى حيث ينعم المواطن بكل أنواع الخدمات الصحية مجاناً. وحيث يعتبر الإخصائىون أنفسهم موظفون فى خدمة الشعب يعملون لصالح المرضى. فى نظام كهذا يستطيع المواطن الوصول الى جميع الخدمات الصحية بما فيها الصحة النفسية وكبار السن والأسنان والعيون التى يجب أن تعد بشكل سليم.

يمكن أن نحكم على مجتمع ما بالطريقة التى يعامل بها فقراء مواطنيه. وفى مجتمعنا ذى الشّقين العام والخاص. تحّصل الطبقة الغنية على مقاعد فى الصفوف الأولى بينما يتدحرج الفقراء الى القاع. لا بد من رعاية صحية شاملة تعامل المواطنين حسب إحتياجاتهم وليس حسب دخولاتهم.

وسيكشف المستقبل إن كان قرار مجلس الحكومات (COAG) خطوة فى الطريق الصحيح أم لا. ولكن فى النهاية فإن "كيفين روود" وزعيم المعارضة "تونى أبوت" يركزان إهتمامهما على الفوز فى الإنتخابات القادمة، والإدعاء بالإهتمام بصحة الناس ما هو إلا سلاح دعائى فى ترسانة دعايتهما الإنتخابية.

ينعى الحزب الشيوعى السودانى - فرع سيدنى

### الرفيق / محمود أمين العالم " عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعى المصرى

والذى وافته المنية صباح السبت الموافق ١٠ يناير ٢٠١٠.



ولقد تولى الاستاذ " العالم " العديد من المسؤوليات منها رئاسة كلا من : مجلس ادارة أخبار اليوم . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

مؤسسة المسرح . لجنة الفلسفة بالمجلس الاعلى للثقافة ... كما كان

استاذا بالعديد من الجامعات الاجنبية ... وقد نال " العالم " العديد من الجوائز منها : جائزة الدولة التقديرية . وجائزة إبن رشد .

وظل الرفيق العالم طوال حياته مثالا يحتذى للمثقف الثورى المدافع دوماً عن قيم الديمقراطية والعقلانية والاستنارة والابداع وعن مصالح العمال والكادحين ... وتشهد على ذلك معاركه الفكرية والفلسفية التى خاضها ضد قوى الجمود والتخلف والرجعية .

وكان الرفيق " العالم " متسامحاً لابعد الحدود مع المخالفين له فى الرأى ومقاتلا لابعد الحدود دفاعاً عن أفكاره ومعتقداته الثورية .

رحل عنا الفارس وبقيت لنا افكاره وسيرته تلهمنا فى طريق نضالنا الشاق والطويل من أجل

الاشتراكية والحرية.

## إسرائيل ترى أن السلام لا ينفعها

عميرة هاس

رئيسة قسم الشؤون الفلسطينية في صحيفة هآرتس

لا بد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٣ تعي تماماً ما تقوم به لجهة عدم استعجالها تحقيق السلام مع الفلسطينيين. فقد فهمت تلك الحكومات، باعتبارها مثلة للمجتمع الإسرائيلي. أن السلام من شأنه أن يلحق أضراراً جسيمة بالمصالح الإسرائيلية، ومنها: ضرر يلحق بالاقتصاد؛ تعد الصناعة الأمنية في إسرائيل فرعاً هاماً لتصدير السلاح، والذخيرة والتحديثات التي تجرّب يوماً في غزة والضفة الغربية. عملية أوسلو)، تلك المفاوضات التي لم يزد لها يوماً أن تصل إلى النهاية - سمحت لإسرائيل بأن تتنكر لصفتها كقوة احتلال. (مسؤولة عن أمن وسلامة السكان الواقعين تحت سلطة احتلالها)، والتعاطي مع المناطق الفلسطينية ككيانات مستقلة. بمعنى، استخدام أنواع السلاح والذخيرة والقوة التي لم يكن بوسع إسرائيل أن تستخدمها ضدهم بعد عام ١٩٦٧. حماية المستوطنات تتطلب التطوير الدائم لوسائل الأمن، ومعدات المتابعة والردع مثل( الحواجز على الطرقات، الرقابة الإلكترونية، كاميرات الرقابة، والأجهزة الآلية) - التي هي طليعة المعدات الأمنية المستخدمة في العالم الأول، إذ تقوم بخدمة المصارف والشركات والأحياء الراقية إلى جانب ضواحي الفقر والجيوب العرقية التي ينبغي قمع المتمردين الموجودين فيها. ما تتفتق به الفريحة الإبداعية الجماعية الإسرائيلية من اختراعات في المجال الأمني يتم عملياً تخصيصه عبر حالة الاحتكاك الدائم لمعظم الإسرائيليين مع السكان الذين يصفون بوصفهم معادين. حالة القتال على نار هادئة، وأحياناً على نار متقدة تحدث لقاء بين عناصر إسرائيلية متنوعة: (رامبو) مع عبقري حواسيب، مع أناس ذوي مهارات يدوية، وكذلك مع مخترعين. كل ذلك يحدث في حالة الحرب، أما حين يسود السلام، فإن فرص لقاء هذه العناصر ستتقلص إلى أبعد الحدود.

ضرر يلحق بالحياة المهنية الخاصة: صيانة الاحتلال واستمرار حالة اللاسلم توظف مئات آلاف الإسرائيليين؛ نحو ٧٠ ألف من الإسرائيليين يعملون في الصناعة الأمنية. كل سنة عشرات الآلاف ينهون الخدمة العسكرية وهم حاصلون على الخبرات الخاصة أو المهنة المطلوبة المضافة. وبالنسبة للآلاف تصبح هذه هي المهنة الأساس لهم؛ جنود محترفون، عملاء جهاز الأمن الداخلي (الشين بيت)، مستشارون في الخارج، مقاتلون مرتزقة، جّار سلاح، وبالتالي فإن السلام يعرض للخطر هذه الحياة المهنية والمستقبل المهني لفئات إسرائيلية هامة وكبيرة، لها تأثير كبير على الحكومات.

ضرر يلحق بجودة الحياة: إن أي اتفاق سلام سيفترض توزيعاً متساوياً لمصادر المياه في البلاد بأسرها (من النهر إلى البحر) بين اليهود والفلسطينيين، وذلك بصرف النظر عن حلية مياه البحر وتقنيات توفير المياه. حتى في الوقت الحاضر يصعب على الإسرائيليين أن يعتادوا على الانضباط في استخدام المياه، الذي يفرضه عليهم الجفاف. ليس من الصعب توقع حجم الصدمة التي سيحدثها للإسرائيليين التقليلص في استهلاك المياه، كثمرة للتوزيع المتساوي بين العرب واليهود.

ضرر يلحق بمستوى الرفاهية: أثبتت السنوات الثلاثون الأخيرة أن المستوطنات الإسرائيلية (تزدهر) بالتوازي مع تقليص دولة الرفاه، فهي (أي المستوطنات) توفر للمستوطنين العاديين ما لا تستطيع رواتبهم الحصول عليه في نطاق دولة (إسرائيل السيادية). أي تؤمن لهم ضمن حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، أرضاً منخفضة السعر، بيوتاً ضخمة، امتيازات ودعماً حكومياً، فضاءات واسعة ومفتوحة، إطلاالات جميلة، بنية تحتية من الطرقات الفائقة وجهازاً تعليمياً من نوعية جيدة، وحتى لأولئك الإسرائيليين - اليهود الذين لم ينتقلوا للعيش هناك، فإن تلك المستوطنات تضيء بأفقها كوسيلة للتطور الاجتماعي والاقتصادي. ينظر إلى هذا الخيار في إسرائيل كخيار عملي، وحققي أكثر من تلك الوعود الغامضة التي تتحدث عن مستويات معيشة أفضل في حال تحقّق السلام، فالحالة التي ستسود في وضع السلام تبقى غير واضحة المعالم، وغير معروفة. السلام أيضاً سيخفّض، إن لم يُلغ كلياً، مفعول الذريعة الأمنية للتمييز ضد المواطنين العرب داخل الخط الأخضر- وهو التمييز الذي يمارس ضدهم في مجالات عديدة، منها: توزيع الأرض، توزيع مصادر التنمية، توفير الخدمات الصحية والتعليمية، أماكن العمل، الحقوق المدنية (مثل معاملات الزواج والمواطنة). إن الإسرائيليين الذين اعتادوا على العيش كأصحاب امتيازات، وحقوق زائدة في ظل نظام يقوم على أساس التمييز العرقي، يرون في إلغاء مثل هذا النظام، وهو ما يفترض أن يحصل في حال تحقّق السلام، تهديداً لرفاهيتهم.

